

Distr.: General
2 September 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
العملة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية

الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٨٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أن يقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين. وعملاً بذلك الطلب، يوفر هذا التقرير معلومات مستكملة عن نتائج الأنشطة ذات الصلة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة وعن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة في ما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية. ويستعرض التقرير أيضاً المبادرات الرئيسية التي اضطلعت بها الدول الأعضاء لجهة إنشاء إطار متعدد الأطراف للتعاون من أجل تحسين إدارة الهجرة. ويعرض الجزء ما قبل الأخير من التقرير الخيارات العملية المتاحة للأمم المتحدة في سبيل معالجة مسألة الهجرة الدولية والتنمية.

* A/59/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لضرورة الحصول على الترخيص المطلوب.

المحتويات

الفقرات	الصفحة	الفصل
٣	٢-١	أولا - مقدمة
		ثانيا - آخر الأعمال التي اضطلعت بها مؤخرا المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها
٣	٤١-٣	ألف - الأمانة العامة للأمم المتحدة
٣	١٥-٣	باء - الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة
٨	٣١-١٦	جيم - الوكالات المتخصصة
١٤	٤٠-٣٢	دال - فريق جنيف المعني بالهجرة
١٨	٤١	ثالثا - المبادرات الرئيسية التي قامت بها الدول الأعضاء في مجال إنشاء إطار تعاون متعدد الأطراف
١٨	٥١-٤٢	رابعا - الخيارات العملية للأمم المتحدة في معالجة مسألة الهجرة الدولية والتنمية
٢١	٥٦-٥٢	خامسا - استنتاجات
٢٣	٦١-٥٧	

أولا - مقدمة

١ - تشكل الهجرة الدولية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية. وهي تعد في آن معا استجابة لدينامية التنمية وآلية لتيسير التغيير الاجتماعي والاقتصادي. وقد حظيت الصلة بين الهجرة والتنمية باهتمام متجدد في السنوات الأخيرة، نتيجة لازدياد تحويلات المهاجرين بصورة باتت واضحة وتعزز الترابطات العابرة للحدود بين المهاجرين ومجتمعاتهم الأصلية عن طريق تكنولوجيا الاتصالات. وفي الوقت نفسه، بدأ النقاش المتعلق بالمهجرة يتمحور حول كيفية استفادة البلدان المرسل والمرسل إليه والمتلقي وبلدان العبور، ناهيك بالمهاجرين أنفسهم، من فوائد الهجرة. وعلى نحو ما يجري استعراضه أدناه، يشكل تنامي الأنشطة التي يضطلع بها مختلف المنظمات الدولية في ما يتصل بالمهجرة الدولية والتنمية أيضا تعبيراً عن الأولوية العليا التي توليها لهذه المسألة في النقاشات الدولية.

٢ - وينظر هذا التقرير في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المعنون "الهجرة الدولية والتنمية". فقط طلبت الجمعية العامة في ذلك القرار إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين يتضمن معلومات مستكملة عن نتائج الأنشطة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة وعن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمة الدولية للهجرة وسائر المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة في ما يتعلق بالمهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك أفضل الممارسات بشأن الهجرة المنظمة والسياسات الرامية إلى زيادة الفهم وتعزيز التعاون في مجال الهجرة الدولية والتنمية في ما بين الدول وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وأن يستعرض المبادرات الرئيسية للدول الأعضاء، وأن يقترح خيارات عملية لتتخذها الجمعية العامة. وقد أعد هذا التقرير استجابة لتلك الطلبات، بالتشاور مع الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في ميدان الهجرة الدولية والتنمية.

ثانياً - آخر الأعمال التي اضطلعت بها مؤخرا المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها

ألف - الأمانة العامة للأمم المتحدة

١ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٣ - تهدف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى تشجيع التنمية المستدامة عن طريق اعتماد نهج متعدد الأبعاد ومتكامل إزاء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسكانية والجنسانية للتنمية.

٤ - وتتولى شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية مسؤولية رصد مستويات واتجاهات الهجرة الدولية إلى جانب سياسات الهجرة الدولية. وتضطلع الشعبة أيضا بدراسات عن العلاقات المتبادلة بين الهجرة الدولية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فخلال عام ٢٠٠٣، تم تصنيف تقديرات جديدة لأعداد المهاجرين الدوليين. وتمثل قاعدة البيانات التي نشأت عن ذلك، وعنوانها اتجاهات مجموع عدد المهاجرين: تنقيح عام ٢٠٠٣^(١)، تصنيفا لتقديرات أعداد المهاجرين حسب كل بلد، باستخدام بيانات تتعلق بعدد الأجانب المولودين في الخارج والمقيمين وفقا لإحصاءات السكان وعدد اللاجئين للفترة ١٩٦٠-٢٠٠٠. وتبين التقديرات المحصلة نتيجة لذلك أن عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم كان ١٧٥ مليون في عام ٢٠٠٠، بعد أن كان يبلغ ٧٦ مليون في عام ١٩٦٠. وباتت نتائج هذه التقديرات موضع استخدام واسع من جانب الأفراد والمؤسسات العاملة في مجال الهجرة الدولية. وقد نشرت الشعبة أيضا كتيباً بعنوان سياسات الهجرة العالمية ٢٠٠٣^(٢)، وهو مصنف يحتوي على آراء الحكومات وسياساتها فيما يتعلق بالسكان والتنمية للدول الأعضاء الـ ١٩٤ والدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة. ويكشف هذا المنشور أنه حدثت في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات تغييرات هامة في طريقة تصور الحكومات لظاهرة الهجرة. فبين عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٣، ازدادت نسبة الحكومات التي تنظر إلى مستويات الهجرة على أنها مرتفعة من ٧ إلى ٢١ في المائة^(٣).

٥ - وتطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٠٨/٥٨، أن يواصل، بالتعاون مع الهيئات والوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ودون الإقليمية ذات الصلة، عقد اجتماعات بغية تنسيق أنشطتها المتعلقة بالهجرة الدولية. وتيسيرا لتمتين الشراكات بين الهيئات ذات الصلة العاملة في ميدان الهجرة الدولية، تنظم شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعات تنسيق سنوية بشأن الهجرة الدولية. وقد عُقد أول اجتماع من هذا النوع في تموز/يوليه ٢٠٠٢ وتناول المسائل المتصلة بتبادل المعلومات المتعلقة بالهجرة الدولية. أما الاجتماع التنسيقي الثاني، فعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وضم ممثلين عما يزيد على ٢٠ منظمة، بما فيها منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأبلغ المشاركون بآخر المناقشات التي جرت بشأن الهجرة الدولية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وناقشوا مسائل جارية مختارة تتعلق بالهجرة الدولية، وتحديدًا مسائل التحويلات والهجرة غير الموقفة والأمن. وتبادلوا أيضا معلومات بشأن زيارتهم الأخيرة المتصلة بالهجرة الدولية. وتثبت الطائفة الواسعة من الأنشطة التي أبلغ عنها مختلف

المنظمات أن مسألة الهجرة الدولية باتت شاغلا مركزيا من شواغل المجتمع الدولي. وأكد المشاركون جدوى عقد اجتماعات دورية بين المنظمات المعنية بتحديد الأدوار التكميلية لمختلف المؤسسات والتخطيط للتوجه المستقبلي لعملهم في الميدان، مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمال تداخل الأنشطة التي يقوم بها مختلف المؤسسات.

٦ - وتؤدي شعبة السكان أيضا دور أمانة لجنة السكان والتنمية. وفي دورتها السابعة والثلاثين التي عقدت في عام ٢٠٠٤، قررت اللجنة أن يكون الموضوع الخاص للجنة في دورتها التاسعة والثلاثين التي ستعقد في عام ٢٠٠٦ "الهجرة الدولية والتنمية"، مساهمة منها في الحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الجمعية العامة بشأن تلك المسألة^(٤). فضلا عن ذلك، أدلى المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة في الدورة السابعة والثلاثين للجنة ببيان افتتاحي أمام اللجنة تناول فيه مسألة الإدارة المنظمة لحركة السكان.

٧ - وتوجه شعبة الإحصاء التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة جهودها باتجاه توحيد المفاهيم والتعاريف المستخدمة في قياس الهجرة الدولية بغية زيادة القدرة على مقارنة إحصاءات الهجرة الدولية عبر البلدان كافة. وقد نظمت شعبة الإحصاء، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حلقة عمل تتعلق بتحسين تصنيف إحصاءات الهجرة الدولية، عقدت في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد تم تعريف مشاركين يمثلون ١٤ بلدا من مختلف مناطق العالم على إطار تصنيف إحصاءات الهجرة الدولية من مصادر بيانات المتاحة المبينة في توصيات بشأن إحصاءات الهجرة الدولية: التنقيح الأول^(٥). وخلال حلقة العمل، سلط المشاركون الضوء على أهمية إنتاج إحصاءات تكون ذات صلة باحتياجات السياسات، وعليه فقد شددوا على ضرورة إقامة حوار أوسع بين صانعي السياسات وخبراء الإحصاء. وأشاروا إلى أن من شأن الحوار أن يزيد من التقدير المتبادل لاحتياجات المستفيدين من الإحصاءات والتحديات التي يواجهها منتجوا هذه الإحصاءات. وطلبت لجنة الإحصاء إلى شعبة الإحصاء في دورتها الرابعة والثلاثين في عام ٢٠٠٣ إنتاج كراس بشأن جمع وتصنيف إحصاءات الهجرة الدولية لتكون دليلا عمليا بشأن كيفية التمكن من تنفيذ التوصيات الآتية الذكر^(٦).

٨ - وتشارك الشعب الأخرى التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا في عدد متزايد من الأنشطة في ميدان الهجرة الدولية والتنمية. فعلى سبيل المثال، وبغية تسليط الضوء على حالة المهاجرين من منظور اجتماعي، عقدت شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ الاجتماع الثالث للمحفل الدولي للتنمية الاجتماعية الذي نظر في موضوع المهاجرين الدوليين والتنمية. وعقدت لجنة التنمية

الاجتماعية لاحقا، في دورتها الثانية والأربعين في عام ٢٠٠٤، ندوة رفيعة المستوى بعنوان "الهجرة الدولية والمهاجرون الدوليون من منظور اجتماعي"، في إطار بند جدول أعمالها المعنون "القضايا الناشئة والاتجاهات والنهج الجديدة لتناول القضايا التي تمس التنمية الاجتماعية"^(٧). وناقش التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٣^(٨) الذي أعدته الشعبة مسألة رفاه المهاجرين في سياق العمالة وظروف العمل، وصحة المهاجرين ومواطن ضعفهم اجتماعيا.

٩ - وتتناول شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة مسائل الهجرة الدولية والتنمية من منظور جنساني. وفي إطار عملية تحضيرية للتقرير عن الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية (A/59/287) التي ستنتظر فيها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، عقدت الشعبة اجتماعا بعنوان "الهجرة والتنقل وكيفية تأثير هذه الحركة على النساء"، في مالمو، السويد، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وشمل التحضير للدراسة الاستقصائية العالمية عقد مشاورات وثيقة مع كيانات الأمم المتحدة في سياق الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، فضلا عن التعاون مع الشعب الأخرى التابعة لإدارة. وفي عام ٢٠٠٣، أعدت شعبة النهوض بالمرأة أيضا تقرير الأمين العام عن العنف ضد العاملات المهاجرات (A/58/161)، والذي شمل التدابير المتخذة من الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة والكيانات الدولية الأخرى بغية مكافحة العنف الممارس ضد العاملين المهاجرين من الإناث. وتعمل الشعبة بمثابة أمانة للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وتقوم اللجنة بانتظام، لدى نظرها في التقارير المقدمة من الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية ١٨٠/٣٤، المرفق)، بتناول مسألتها الهجرة الدولية والاتجار بالنساء والأطفال.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٣، أعدت شعبة دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق التابعة لإدارة تقرير الأمين العام المعنون "دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة" (A/58/394). وبحث التقرير، في جملة أمور، في أوجه الترابط القائمة بين الهجرة الدولية والتدفقات المالية، بما فيها تحويلات العاملين، والتجارة. وقدم التقرير إلى اللجنة الثانية للجمعية العامة في جلستها ٣٧ التي نظرت في موضوع الهجرة الدولية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".

١١ - علاوة على ذلك، اختارت الإدارة الهجرة الدولية موضوعا خاصا لدراساتها الاستقصائية والاجتماعية العالمية لعام ٢٠٠٤^(٩) ويقدم هذا المنشور تحليلا سنويا لحالة الاقتصاد العالمي والقضايا الناشئة المتعلقة بالسياسة. وسوف توفر الدراسة لعام ٢٠٠٤ آخر

المعلومات المستجدة بشأن جوانب مختارة من الهجرة الدولية وتغطي مواضيع من قبيل مستويات واتجاهات اللجنة الدولية، واللاجئين وطالبي اللجوء، وسياسات الهجرة الدولية، وأسباب الهجرة الدولية وأثرها الاقتصادي، والأبعاد الاجتماعية للتنقل الدولي، والتعاون الدولي.

٢ - اللجان الإقليمية

١٢ - تتعاطى اللجان الإقليمية مع مسألة الهجرة الدولية والتنمية من منظور إقليمي يقوم على ملاحظات تجريبية وتفاعل متكرر مع الدول الأعضاء. فخلال السنوات القليلة الماضية، شكل موضوع الهجرة الدولية والتنمية عنصرا هاما من عناصر برامج عمل اللجان الإقليمية، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ.

١٣ - ففي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، دأبت شعبة الإحصاء منذ فترة طويلة على العمل من أجل تحسين إحصاءات الهجرة الدولية وتصنيف البيانات المتعلقة بها. وفي عام ٢٠٠٣، عقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية الدورة العاملة المتعلقة بإحصاءات الهجرة في جنيف. وحضر هذه الدورة مندوبون من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى جانب ممثلين عن المنظمات الدولية والحكومية الدولية المعنية. ونظرت الدورة العاملة، في جملة أمور، في إحصاءات الهجرة الدولية المنبثقة عن جولة عام ٢٠٠٠ لتعدادات السكان وسعت إلى إقامة أوجه تفاعل بين إحصاءات الهجرة الدولية والإحصاءات المتعلقة بمواضيع أخرى. وساعدت البلدان في المنطقة على تبادل الخبرات في مجال جمع البيانات المتصلة بالهجرة الدولية وتجهيزها ونشرها فضلا عن المضي في تحسين قابلية البيانات والمفاهيم للمقارنة.

١٤ - ويوفر المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التعاون الفني في ما يتعلق بإدماج مسائل الهجرة الدولية في الخطط والبرامج الإنمائية القطرية. ويجري تنفيذ العديد من هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الوطنية من المنطقة فضلا عن منظمات دولية من قبيل مصرف التنمية لبلدان أمريكية والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويشترك المركز الديمغرافي المذكور أيضا في العمليات التشاورية الإقليمية، من قبيل عملية بويلا والحوار المتعلق بالهجرة بين بلدان أمريكا اللاتينية. ويفسح هذا السعي الثابت إلى التعاون بين أصحاب المصلحة في المنطقة في المجال أمام المركز الديمغرافي لتنظيم اجتماعات حكومية دولية على صعيد نصف الكرة الجنوبي. فضلا عن ذلك، يقيم المركز مصرف بيانات بحوث الهجرة

الدولية في أمريكا اللاتينية، وهي مجموعة بيانات أخذت في الاتساع في الآونة الأخيرة حيث شملت البيانات الممتدة من جولات تعدادات عام ٢٠٠٠. وتشكل البيانات المصنفة قاعدة لبحث أنماط واتجاهات الهجرة الدولية وتساهم في وضع أطر تحليلية بشأن جوانب محددة من الهجرة الدولية في المنطقة.

١٥ - وفي إطار متابعة تنفيذ خطة عمل المؤتمر السكاني الخامس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والفقير^(١٠)، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا مخصصا لفريق الخبراء المعني بالهجرة والتنمية في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وشملت المواضيع الرئيسية التي تمت مناقشتها أوجه الترابط بين الهجرة الداخلية والدولية والتنمية، وإحصاءات الهجرة الدولية، والهجرة والفقير. واستنادا إلى نتائج الأبحاث المقدمة وما انبثق عنها من مناقشات، اعتمد الاجتماع عدة توصيات توفر مبادئ توجيهية لصياغة السياسات وتنفيذ البرامج. وفي مرحلة لاحقة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نظمت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا لفريق خبراء بشأن الاتجار بالمرأة والطفل وحددت المسائل الرئيسية والميادين الاستراتيجية للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بغية منع هذه الجريمة ومكافحتها. ونشرت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٣ تقريرا بعنوان "مكافحة الاتجار بالبشر في آسيا: دليل إعلامي عن الصكوك الدولية والقانونية، الالتزامات السياسية والممارسات الموصى بها"^(١١).

باء - الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة

١ - برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٦ - وشارك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بهمة في مسائل الحراك السكاني وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عن طريق تقديم الدعم لأنشطة الدعوة، والحوار المتعلق بالسياسات، والبرامج القطرية، والبحث ونشر المعلومات. وفي السنوات الأخيرة، أسهم البرنامج، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، في زيادة فهم وإدراك مدى تعرض المهاجرين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال منشوريه المعنونين "الحراك السكاني والإيدز" و "حق المهاجرين في التمتع بالصحة". ويقدم البرنامج أيضا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، دعمه على المستوى القطري. وتشمل هذه المبادرات مساعدة الحكومات في إدماج مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والهجرة في النسق العام لخطط المعونة الإنسانية والتنمية، ومخصصات الميزانية وتنفيذ البرامج. وحيث أن الهجرة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمثلان شاغلين يتجاوزان حدود دولة بعينها،

يعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك أيضا على تيسير التنسيق بين الحكومات في معالجة هذه المسألة.

١٧ - ويعكف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حاليا على عدد من المساهمات في أنحاء مختلفة من العالم. ففي أفريقيا، شارك البرنامج مع البنك الدولي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومنظمة "كبير" الدولية في مشروع ممر النقل بين أبيدجان ولاوس في غرب أفريقيا. ويوفر هذا المشروع خدمات التنقيف في مجال الوقاية، وخدمات طوعية في مجالي إسداء المشورة والاختبار، ومعالجة الأمراض التي تصاب بها المجموعات السكانية المتنقلة عن طريق الاتصال الجنسي على طول طرق المواصلات الرئيسية وفي المواقع التي تختلط فيها المجموعات المتحركة بالشبكات الاجتماعية القائمة. وأجرى البرنامج أيضا تقديرات أساسية للمخاطر المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية المرتبطة بالهجرة واضطلع، بمشاركة المنظمة الدولية للهجرة، بدراسات جغرافية لبرامج تستهدف سائقي الشاحنات في غرب أفريقيا، والمجموعات السكانية المتنقلة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي الجنوب الأفريقي. أما في جنوب و جنوب شرق آسيا، فيعمل البرنامج مع المبادرة الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد أنتج دراسات مختلفة تتعلق بأنماط الحراك وأدوات التخطيط الاستراتيجي لمعالجة احتياجات المجموعات المتنقلة في هذه المناطق.

١٨ - أما في أوروبا، فيشكل المشروع الأوروبي لتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والحراك السكاني مثلا على أفضل الممارسات المتعلقة بزيادة فهم مسألة تعزيز التعاون بين البلدان. واعتبارا من عام ١٩٩١ ركز المشروع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مستهدفا المسافرين والمهاجرين في أوروبا. ويجمع المشروع بين جهات التنسيق الوطنية الممثلة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويعمل عن طريق حفز التعاون وتبادل المعلومات بشأن أنشطة الإيدز التي تستهدف الأقليات الإثنية وأوساط المهاجرين. وخلال عام ١٩٩٩، نظمت كل جهة من جهات التنسيق الوطنية حلقة دراسية وطنية تستند مواضيعها إلى الأولويات المحددة على المستوى القطري في ما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والمجموعات السكانية المتحركة. ويقوم المشروع أيضا بنشر المعلومات اللازمة وطباعة فهارس مرجعية مستكملة منتظمة تتضمن الكتب والمقالات والتقارير ذات الصلة، ويوفر خدمة مرجعية لمنظمات أخرى في أوروبا. ويسلم المشروع بالحاجة إلى تيسير وضع الخدمات الصحية في متناول المهاجرين الدوليين، حيث أن هؤلاء كثيرا ما يتلقون خدمات محدودة بسبب العوائق القانونية والإدارية والافتقار إلى معلومات وخدمات ملائمة ثقافيا ولغويا.

٢ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٩ - تتولى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مسؤولية كفالة إعمال حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وتنفيذ صكوك حقوق الإنسان الرئيسية المتصلة بالهجرة الدولية. ويشمل برنامج التعاون التقني التابع للمفوضية توفير المشورة القانونية والتوعية بحقوق المهاجرين عن طريق عقد اجتماعات وطبع منشورات، وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على صون حقوق المهاجرين الدوليين. وهو يتولى أيضاً تنسيق عمل فريق الاتصال التابع للمنظمات الحكومية الدولية المعني بالاتجار بالمهاجرين وتهريبهم، وهو يضم عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمة الدولية للهجرة ومنظمات غير حكومية.

٢٠ - وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الخدمات للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتتولى اللجنة المكونة من ١٠ خبراء رصد تنفيذ الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (قرار الجمعية العامة ٤٥/١٥٨؛ المرفق)، الذي دخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في آذار/مارس ٢٠٠٤^(١٢)، واعتمدت نظامها الداخلي المؤقت^(١٣) وناقشت أساليب عملها.

٢١ - وتقدم المفوضية خدمات الأمانة للمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان المهاجرين. ويسعى المقرر الخاص إلى تذليل العقبات التي تعترض الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين الدوليين. وخلال السنتين الماضيتين، شارك المقرر الخاص في عدة مؤتمرات إقليمية ودون إقليمية بشأن الهجرة والتنمية، واضطلع ببعثات إلى إسبانيا وجمهورية إيران الإسلامية والفلبين والمغرب والمكسيك، والمناطق الحدودية بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. وأكد المقرر الخاص خلال هذه الزيارات أن حقوق الإنسان للعمال المهاجرين يجب أن تصان في كل مرحلة من المراحل وفي كل إجراء من الإجراءات التي تنطوي على إدارة الهجرة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

٣ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢٢ - تتمثل الولاية الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية والحلول الدائمة للاجئين وسائر الأشخاص الجديرين بالاهتمام، بمن فيهم طالبي اللجوء، والعائدين والأشخاص العديمي الجنسية. ولما كانت أكثرية الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية موحودين في البلدان المتدنية الدخل، جعلت المفوضية أحد اهتماماتها الأساسية العلاقة القائمة بين التنمية والهجرة الدولية وحماية اللاجئين. وتشارك المفوضية في طائفة من الأنشطة التي تتناول هذه العلاقة. فعلى سبيل المثال، تعمل المفوضية على تعزيز اعتماد

اللاجئين على أنفسهم في بلدان اللجوء، وذلك بالشراكة مع الحكومات المضيفة والجهات الإنمائية الفاعلة والجهات المانحة الثنائية. وهي تكفل ربط برامج إعادة الإدماج القصيرة الأجل بجهود التعمير والتنمية الأطول أجلا. ولهذا الغاية، أقرت المفوضية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو يعزز قدرة البلدان المضيفة للاجئين على حمايتهم ويسر التوصل إلى حلول دائمة للاجئين وسائر المجموعات السكانية المشردة.

٢٣ - ومن وجهة نظر تقاسم الأعباء والمسؤوليات على نحو أكثر إنصافا والاستجابة بصورة تقوم على التنمية وتساهم بفعالية في حماية اللاجئين، تبذل المفوضية جهودا من أجل تعزيز التعاون مع شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية. إلى جانب ذلك، ثمة عدد من المحافل التي تشارك فيها المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، حيث توجه اهتمامها للمسائل المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية.

٢٤ - ويمكن تحديد عدد من الدروس الرئيسية المكتسبة وأفضل الممارسات بالاستناد إلى مدى انخراط المفوضية في عملية حماية اللاجئين. فعلى نحو ما أنف ذكره، تسلم المفوضية بوجود حاجة ماسة إلى راب الصدع القائم تقليديا بين برامج المعونة الإنسانية القصيرة الأجل والمبادرات الإنمائية الطويلة الأجل، سواء في البلدان المضيفة للاجئين أو في بلدان المنشأ، وهي تدعو إلى وضع برامج مشتركة بين المنظمات الإنسانية والإنمائية. وهكذا، وضعت المفوضية إطار عمل لإيجاد حلول دائمة للاجئين والأشخاص الجديرين بالاهتمام، ويتكون الإطار من ثلاثة عناصر هي: (أ) تشجيع المساعدة الإنمائية للاجئين؛ (ب) إنشاء ما يسمى ببرامج الإعادات الأربع، وهي الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير في حالات ما بعد الصراع؛ و (ج) تعزيز استراتيجيات إنمائية عن طريق الإدماج المحلي. وقد تم تنفيذ الإطار من خلال مشاريع محددة في أفغانستان وإريتريا وزامبيا وسري لانكا وسيراليون. وتشدد المفوضية أيضا على مسألتَي سيادة القانون والعدالة بوصفهما جزءا من جهودها الرامية إلى كفالة العودة الطوعية للاجئين وإعادة اندماجهم بصورة مستدامة. وتبين التجربة أن إعادة إدماج اللاجئين في حالات ما بعد الصراع ترتبط ارتباطا وثيقا بإعادة إنشاء الآليات الوطنية للحماية وتشغيلها حسب الأصول.

٤ - مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٢٥ - تتمثل المهام الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في جملة أمور، في تشجيع التجارة الدولية، ولا سيما بين البلدان ذات المراحل الإنمائية المختلفة، وصياغة وتنفيذ مبادئ وسياسات تتعلق بالتجارة الدولية وما يتصل بها من مشاكل التنمية الاقتصادية. وتقر الأونكتاد بأن حركة العمالة تشكل جزءا لا يتجزأ من التجارة الدولية

بالخدمات، ومن هنا، فإن الأهمية الاقتصادية لحركات العاملين الذين يقيمون مؤقتاً في بلد من البلدان لأغراض توفير خدمة معينة في أي من الفئات المحددة في أسلوب التوريد ٤ المدرج في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة والخدمات^(٤). ففي تموز/يوليه ٢٠٠٣، عقد الأونكتاد في جنيف، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، اجتماعاً للخبراء المعنيين بقضايا الوصول إلى الأسواق في إطار أسلوب التوريد ٤ (تنقل الأشخاص الطبيعيين من أجل توريد الخدمات) والتنفيذ الفعال للمادة الرابعة بشأن زيادة مشاركة البلدان النامية (انظر الوثيقة TD/B/COM.1/64-TD/B/COM.1/EM.22/3 المؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بشأن التقرير المتعلق بهذا الشأن). وساهم الأونكتاد أيضاً بإعداد "الكتيب عن إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات"^(٥)، الذي يغطي أسلوب التوريد ٤، من خلال التعاون في ما بين الوكالات مع شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة الدولية.

٥ - معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار)

٢٦ - يقوم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) منذ عام ١٩٩٨ بتنفيذ برنامج سياسات الهجرة الدولية. ويمثل هذا البرنامج نشاطاً مشتركاً بين الوكالات تشارك فيه منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ويجري تنفيذه بالتعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة، من قبيل الاتحاد الأوروبي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرة الحكومات على إدارة الهجرة الدولية وتيسير التعاون الإقليمي والدولي في مجال الهجرة المنظمة وحماية المهاجرين الدوليين.

٢٧ - وبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤، نظم برنامج سياسات الهجرة الدولية خمسة اجتماعات إقليمية بشأن سياسات الهجرة في إثيوبيا وتركيا والجمهورية الدومينيكية وقيرغيزستان وكينيا. فضلاً عن ذلك، شارك البرنامج في عام ٢٠٠٣ مع البنك الدولي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في تنظيم مؤتمر دولي بشأن تحويلات المهاجرين. وقد عادت أنشطة البرنامج بالفائدة على أكثر من ٣٤٠ موظفاً حكومياً رفيعاً ومتوسطاً من زهاء ٥٧ بلداً نامياً. والبرنامج جزء من النشاط الذي تقوم به قوة العمل المعنية بالاتجار بالبشر المنبثقة عن ميثاق تحقيق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا. وهكذا، فقد شارك البرنامج منذ عام ٢٠٠١ مع مركز تطوير سياسات

الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة ومبادرة التعاون في جنوب أوروبا في تنظيم حلقات دراسية تدريبية لأفراد الشرطة والسلك القضائي والمنظمات غير الحكومية والخبراء الدوليين والموظفين الحكوميين المسؤولين عن استراتيجيات مكافحة الاتجار. والبرنامج أيضا عضو في فريق الاتصال المعني بالاتجار بالمهاجرين وتهريبهم التابع للمنظمات الحكومية الدولية ومقره جنيف.

٦ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٢٨ - يؤدي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورا فعالا في دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، ولا سيما من خلال خدماته الاستشارية والقانونية، ودعمه التقني ونشاطه التوعوي. وهو يعمل عن كثب مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ومكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول)، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول)، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. أما في الأنشطة الميدانية، فيتعاون المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٩ - ويتمثل أحد أبرز الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في السنوات الأخيرة في إنشاء قاعدة بيانات عالمية بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وبلاستعانة بالبيانات المجمعة، يقيم المكتب اتجاهات الاتجار والتهريب في ما يتعلق بطرق التهريب، وأشكال الاستغلال، والأساليب التي تستخدمها المجموعات الإجرامية المنظمة، والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون، وطرق استجابة الحكومات، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية. ويجري بانتظام منذ ذلك الحين تقاسم قاعدة البيانات مع المنظمة الدولية للهجرة. ويقوم المكتب حاليا بتنفيذ مشاريع للتعاون الفني في ما يزيد على ١٠ بلدان في آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا. وتهدف هذه المشاريع إلى إصدارات التشريعات الوطنية والمساعدة في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥،

المرفقات الأول إلى الثالث)، وتعزيز القدرة الوطنية لنظام العدالة الجنائية على التحقيق في جرائم الاتجار وملاحقة مرتكبيها وإصدار الأحكام القانونية بحقهم.

٣٠ - وقد اتصل أفضل ممارسات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ميدان إدارة الهجرة بأنشطة التوعية. وتشكل الحملات الإعلامية تدابير فعالة في منع الأشخاص من الوقوع ضحايا للاتجار فضلا عن إحباط الطلب الذي يؤدي إلى ازدهار جميع أشكال الاستغلال المنفي للاتجار. وأطلق المكتب في عام ٢٠٠١ حملة التلفزيون العالمية بشأن الاتجار بالبشر. وركز شريط الفيديو الأول على الاتجار بالنساء لأغراض استغلالهن جنسيا، موصلا رسالة قوية بشأن هذه المسألة المعقدة والمتعاطمة. وأنتج المكتب في عام ٢٠٠٢ شريط فيديو آخر يركز على الاتجار بالرجال والنساء والأطفال لأغراض السخرة والاسترقاق. وبالتعاون مع محطات البث العالمية، تم نقل هذه الأنشطة عبر الشبكات الوطنية في ما يزيد على ٤٠ بدلا، ناهيك بالشبكات العالمية والإقليمية. ويناشد شريطان جديداً آخران أُطلقا في عام ٢٠٠٣ الضحايا والجمهور عموما التحرك ضد جريمة الاتجار.

٧ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٣١ - إلى جانب الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للبرنامج الدولي لسياسات الهجرة، نظم الصندوق في عام ٢٠٠٢ حلقة عمل دولية في براتيسلاف، سلوفاكيا، لمعالجة مسائل الاتجار بالنساء والفتيات. وقد ضمت الحلقة ما يزيد على ٦٠ شخصية برلمانية، ومسؤولين حكوميين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية من ٢٥ بلدا. وفي عام ٢٠٠٣، بادر الصندوق، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وبدعم من جامعة الدول العربية، إلى تنظيم مؤتمر بشأن الهجرة العربية في عالم يتجه صوب العولمة، للتعامل، في جملة أمور، مع انفتاح أسواق العمالة والأسواق التجارية، وحرية حركة الأفراد، وآليات ترشيد تنقل الموارد البشرية في غرب آسيا. وقد حضر المؤتمر ما يربو على ٢٠٠ صانع للسياسات، وموظف حكومي، وموظف لشؤون الهجرة، وخبير، فضلا عن ممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية بالهجرة الدولية.

جيم - الوكالات المتخصصة

١ - منظمة الأغذية والزراعة

٣٢ - على الرغم من أن أنشطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) لا تركز تحديدا على الهجرة الدولية، فإن ضروب المساعدات الإنمائية التي تعمل المنظمة على تحقيقها ذات صلة قوية بمسألة الهجرة. فعلى سبيل المثال، يتمثل أحد أهم العناصر عمل المنظمة في

ميادين الأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الزراعية المستدامة في تشجيع السياسات والبرامج التي تدعم سبل العيش في الريف وتشجع الاستثمار في المناطق الريفية. وهذه التدخلات ينبغي أن تعزز الظروف المعيشية في السياقات الريفية، مؤدية في نهاية المطاف إلى الحد من الهجرة إلى الخارج وتحسين الظروف التي يهاجر في ظلها الأشخاص. وتشمل الأمثلة على السياسات الزراعية التي تستطيع تحقيق الاستقرار في المستويات السكانية لأهالي الريف أو أن تساعد على عودة تدفقات الناس تدخلات ترمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وتعزيز الهيكل الأساسي الريفي وتنويع الاقتصادات الريفية. وهذا أيضا يتسم بأهمية بالغة في الحد من مواطن الضعف وزيادة مرونة نظم الزراعة والأسر المعيشية الريفية.

٢ - منظمة العمل الدولية

٣٣ - تروج منظمة العمل الدولية للعدالة الاجتماعية ولحقوق العمل المعترف بها دوليا. وفي ميدان الهجرة الدولية، ساعدت المنظمة على صياغة توافق دولي في الآراء بشأن حماية العمال المهاجرين من التمييز والاستغلال، فيما أتاحت التحرك المنظم للعمال. وتشمل استراتيجية المنظمة لتحقيق هذا الهدف مراقبة المعايير، والخدمات التشريعية وخدمات إسداء المشورة بشأن السياسات، والتدريب الفني للمسؤولين الحكوميين وممثلي العمال ومنظمات أرباب العمل وتوعيتهم. وعلى سبيل المثال، اعتمدت المنظمة عددا من الاتفاقيات والتوصيات المتعلقة تحديدا بالهجرة وبالعمال المهاجرين، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمل (المنقحة) لعام ١٩٤٩ (٩٧)، واتفاقية العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية) لعام ١٩٩٥ (١٤٣). وتشجع المنظمة التصديق على هذه الاتفاقيات وتكفل التقييد بمعابرها عن طريق رصد القوانين والأنظمة والممارسات المتصلة بمعاملات العمال المهاجرين.

٣٤ - وظل رصد تقييم المسائل الناشئة في ميدان الهجرة وظروف المهاجرين يشكل نشاطا دائما من أنشطة المنظمة. وتشمل الأبحاث التي اضطلعت بها المنظمة أخيرا تقييم التجارب المقارنة إلى جانب برامج العمال الأجانب المؤقتين، وأساليب التوظيف وآثارها على سوق العمل، واستخدام حصص الهجرة، وفاعلية التدابير الرامية إلى منع توظيف العمال المحردين من الوثائق على نحو غير قانوني، والعلاقة بين النمو والتجارة وهجرة العمال المهرة وغير المهرة، وآثار هجرة ذوي المهارات العالية على عينة من البلدان النامية. وفي الآونة الحالية، توفر قاعدة البيانات الإلكترونية للمنظمة بشأن هجرة العمال الدولية، التي أنشئت في عام ١٩٩٧، معلومات إحصائية شاملة ومقارنة لما يزيد على ٨٠ بلدا.

٣٥ - وتحقيقا لولايتها وأهدافها، قدمت المنظمة مساعدة جوهرية للدول الأعضاء. ففي السنوات الأخيرة، أوفدت المنظمة بعثات استشارية إلى عدد متزايد من الدول الأعضاء،

وأسدت أيضا المشورة الفنية بشأن مختلف جوانب هجرة العمال، بما في ذلك تحسين السياسات الوطنية للهجرة، وصياغة التشريعات وإنشاء أطر لحماية المواطنين العاملين في الخارج. فضلا عن ذلك، طُلب إلى المنظمة أن توفر خدمات استشارية لمجموعات اقتصادية إقليمية من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية. ونظرا لمضي أسواق العمل في الاندماج على المستوى الإقليمي، سيشكل توفير العمل الاستشاري بشأن آثار حرية تداول العمل ميدانا هاما من ميادين عمل المنظمة في المستقبل.

٣٦ - واعترافا بوجود العديد من الجهات الفاعلة الأخرى في ميدان الهجرة الدولية والتنمية، شجعت المنظمة قيام أنشطة مشتركة مع مكاتب الأمم المتحدة والوكالات الحكومية الدولية الأخرى. من هنا، تعد المنظمة شريكا فعالا لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة في برنامج سياسات الهجرة الدولية. وتتعاون المنظمة أيضا مع مجلس أوروبا في توثيق أفضل الممارسات الرامية إلى منع التمييز وكرهية الأجانب، ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دعم عمل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين.

٣٧ - ومؤتمر العمل الدولي التابع للمنظمة مؤتمر عالمي على المستوى الوزاري يشارك فيه وزراء العمل وقادة الرابطة الوطنية الرئيسية لأرباب العمل وشركات الأعمال وأكثر الاتحادات النقابية العمالية تمثيلا لكل دولة عضو في المنظمة. وقد اختار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٤ موضوع "العمال المهاجرين" بندا رئيسيا للمناقشة العامة. وفي إطار التحضير للمؤتمر، أجرى مكتب العمل الدولي الدراسة الاستقصائية لهجرة العمال الدولية وحصل من ٩٣ دولة عضو على آخر المعلومات المتعلقة باتجاهات الهجرة الدولية وظروف العمال المهاجرين، ومركز القانون والعرف، وأثر الهجرة وتجربة الهياكل والسياسات في تنظيم هجرة العمال المهاجرين وعملياتهم. ويعكس التقرير المعنون "نحو إنصاف العمال المهاجرين في سياق الاقتصاد العالمي"^(١٦) والذي قدم إلى المؤتمر، نتائج تلك الدراسات الاستقصائية.

٣ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٣٨ - في إطار البرنامج الحديث النشأة المعني بالهجرة الدولية وسياسات التعدد الثقافي، تركز أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على ما يلي:

(أ) تعزيز حقوق العمال المهاجرين وأسرهم؛

(ب) تحسين السياسات الإقليمية والوطنية والدولية المتعلقة بإدارة أثر البيئة على

المجتمع؛

- (ج) تشجيع قيمة التنوع الثقافي واحترامه في المجتمعات المتعددة الثقافات؛
 (د) المساهمة في الحملة العالمية لمكافحة استغلال المهاجرين والاتجار بالبشر.

وهكذا، تكون اليونسكو قد شاركت بنشاط في اللجنة التوجيهية للحملة العالمية للتصديق على اتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، عن طريق مؤشر مجموعة من المعلومات حول محتويات الاتفاقية وأثرها. وقد تم في إطار ما يزيد على ٣٠ تقريراً قطرياً نشر نتائج الأبحاث المقارنة بشأن العوائق التي تحول دون التصديق على الاتفاقية، نفذتها شبكات البحث الإقليمية التابعة لها في أوروبا الشرقية وآسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا جنوب الصحراء والبلدان المغاربية.

٣٩ - وبغية توجيه صوغ السياسات وتعزيز الترابط بين البحث والسياسات، تعكف اليونسكو على جمع أفضل الممارسات المتعلقة بمختلف جوانب الهجرة الدولية، وهي تخطط لإنشاء قاعدة بيانات متاحة عبر الإنترنت. وقد تركزت أول عملية جمع لأفضل الممارسات على تدابير مكافحة الهجرة الاستغلالية والاتجار بالبشر. ولأغراض هذا المشروع، تتعاون اليونسكو عن كثب مع شبكات البحث وسواها من المنظمات الدولية من قبيل منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونسيف. وفي غرب أفريقيا والجنوب الأفريقي، اضطلعت اليونسكو بأنشطة في مجالات البحث والدعوة والتدريب من أجل تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر.

٤ - منظمة الصحة العالمية

٤٠ - تقر منظمة الصحة العالمية على نحو متزايد بضرورة التوصل إلى فهم أفضل للتحديات التي تفرضها الهجرة على الصحة في سياق العولمة، وذلك في إطار تركيز جهودها من أجل بلوغ الغايات الصحية المبينة في الأهداف الإنمائية للألفية. وقد شاركت المنظمة، بوصفها عضواً في اللجنة التوجيهية، في التقييم العالمي للصحة الإنجابية للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، والذي أحرى بإشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٣٩ بلداً. وقد تمثل أحد نتائج هذا التقييم في الاستشارة التقنية المشتركة بين الوكالات الهادفة إلى إعادة النظر في محتوى أدوات الصحة الإنجابية. فضلاً عن ذلك، عقدت المنظمة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الاجتماع السنوي التاسع للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية، وذلك في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وبغية تحديد التحديات الرئيسية المتعلقة بالحقوق الصحية وحقوق الإنسان في سياق الهجرة، بادرت منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع منظمات الشراكة الأساسية من قبيل منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمركز الدولي للهجرة والصحة ومفوضية الأمم

المتحدة لشؤون اللاجئين إلى نشر التقرير المعنون "الهجرة الدولية والصحة وحقوق الإنسان"^(١٧) في عام ٢٠٠٣. ونظر التقرير في طائفة واسعة من الفئات تتراوح بين ضحايا الاتجار والمهاجرين غير المزودين بوثائق، والتحديات الرئيسية التي تواجه صانعي السياسات في معالجة الترابطات القائمة بين الهجرة والصحة وحقوق الإنسان.

دال - فريق جنيف المعني بالهجرة

٤١ - في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قام رؤساء ست منظمات دولية وكيانات تابعة للأمم المتحدة مقرها أوروبا ناشطة في ميدان الهجرة الدولية، وهي منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية (الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بإنشاء فريق جنيف المعني بالهجرة. والفريق آلية غير رسمية يعنى بتبادل المعلومات بين المنظمات التي تشاطر العديد من الأهداف وميادين العمل. وهو يجتمع بانتظام، وعادة بصورة فصلية، وتجري رئاسة أعماله بالتناوب. ويهدف الفريق من خلال هذه الاجتماعات إلى تحسين التفاهم المتبادل، ومناقشة إمكانية التعاون والمشاركة بين الوكالات، وتشجيع أوجه التفاعل وتجنب الازدواجية في الأنشطة. ويشكل الرابط بين الهجرة والتنمية موضوعا اعتياديا في هذا المحفل.

ثالثا - المبادرات الرئيسية التي قامت بها الدول الأعضاء في مجال إنشاء إطار تعاون متعدد الأطراف

٤٢ - في السنوات الأخيرة، أطلقت عدة مجموعات بلدان مبادرات هامة لإنشاء أطر تعاون متعددة الأطراف في إطار تحسين إدارة الهجرة. وتتجلى هذه المبادرات أكثر ما تتجلى على الصعيد الإقليمي.

٤٣ - ولا شك أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أحرزت أكبر تقدم في السعي إلى مواءمة تدابير إدارة الهجرة الدولية، في سياق من التكامل الاقتصادي والإقليمي المتنامي. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى كفالة حرية حركة الأشخاص والعمال بالتناغم مع تدابير ملائمة تتعلق بضوابط الحدود الخارجية، والهجرة الوافدة، واللجوء ومنع الجريمة. وفي عام ١٩٩٧، تم للمرة الأولى في إطار معاهدة أمستردام^(١٨) إنشاء اختصاص للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة الوافدة واللجوء. ودعا مجلس أوروبا لاحقا في اجتماع عقده في تمبيري، فنلندا، يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، إلى وضع سياسة مشتركة بشأن الهجرة واللجوء، وطرح إطارا لتحقيقه. وينظر هذا الإطار إلى الشراكات مع بلدان الأصل على أنها

عناصر أساسية في نجاح إدارة الهجرة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، انضمت ١٠ بلدان أخرى إلى الدول الأعضاء الـ ١٥ في الاتحاد الأوروبي. ومع أن وصول مواطني الدول الأعضاء الجديدة إلى أسواق عمل الدول الأعضاء القديمة مقيد حاليا بترتيبات انتقالية، يتوقع أن تتحقق حرية حركة العاملين من الدول الأعضاء الجديدة بالكامل بحلول عام ٢٠١١.

٤٤ - وخارج إطار الاتحاد الأوروبي، تم عمليا إنشاء عمليات استشارية في جميع مناطق العالم. وكثيرا ما كانت هذه العمليات تنشأ بفعل مؤتمرات أو حلقات دراسية إقليمية تركز على مسائل محددة تتعلق بالهجرة تشغل المنطقة. وفي بعض الحالات، كانت إحدى الحكومات القلقة تجمع ممثلي دول المنطقة في اجتماع أول. وعقب ذلك، أدى القلق إزاء مسائل محددة تتعلق بالهجرة وتمس المنطقة بأسرها إلى نشوء عملية تشاورية إقليمية. ويشارك عادة في المشاورات منظمات إقليمية ودولية عاملة في الهجرة الدولية، وفي بعض الأحيان منظمات غير حكومية كذلك. وقد قامت منظمات من قبيل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة ومعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب (اليونيتار) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوفير الدعم الموضوعي والسوقي لصيانة هذه العمليات التشاورية.

٤٥ - وعلى سبيل المثال، تم في ألمانيا في عام ١٩٩١ الدعوة إلى انعقاد الاجتماع الأول لما وصف لاحقا بعملية بودابست. وقد اجتمع ٢٦ وزيرا من البلدان الأوروبية سعيا إلى إقامة نظم مستدامة للهجرة المنظمة، انطلاقا أساسا من قلقهم إزاء الهجرة غير المنظمة من أوروبا الشرقية والوسطى باتجاه أوروبا الغربية بعد سقوط حدار برلين. وقد اتسعت عضوية هذه العمليات ومحور تركيزها مع مرور الزمن. وهي تعمل حاليا بوصفها منتدى تشاوريا لما يزيد على ٤٠ حكومة، وقد أقامت علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي. وفي عام ١٩٩٧، اعتمد المؤتمر الوزاري لعملية بودابست مجموعة من التوصيات في براغ، عالج العديد منها مشكلة الاتجار الناشئة.

٤٦ - وبدأت عملية اتحاد الدول المستقلة المعنية بالمؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين وسواهم من ضروب التشرد غير الطوعي والعائدين في بلدان اتحاد الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة، فقد عقد هذا المؤتمر في جنيف تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. وحضر المؤتمر الذي عقد بناء على طلب الاتحاد الروسي، ٨٧ دولة، بما فيها ١٢ عضوا من اتحاد الدول المستقلة والعديد من البلدان الأوروبية القلقة من آثار تدفقات الهجرة غير الخاضعة لترتيبات إدارية في المنطقة. واعتمد المؤتمر برنامج عمل

(E/51/341 و Corr.1، التذييل) وأدى إلى إنشاء برنامج تعاون تقني يهدف إلى وضع وتحسين ومواءمة تشريعات وسياسات وهياكل إدارية وطنية للهجرة في اتحاد الدول المستقلة.

٤٧ - أما في أمريكا الوسطى والشمالية، فقد دأبت حكومات المنطقة على عقد مشاورات إقليمية منتظمة في ما عرف لاحقاً باسم عملية بويلا. وقد جرى أول اجتماع من هذا النوع في بويلا، المكسيك، في عام ١٩٩٦ وحضره ممثلون عن ١٠ حكومات في المنطقة. وكان الهدف الأصلي لهذه العملية الحد من الهجرة غير المنتظمة، ولا سيما عبور المهاجرين غير المنتظمين إلى خارج المنطقة عن طريق أمريكا الوسطى والمكسيك باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وفي عام ١٩٩٧، صيغت خطة عمل المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة لمعالجة المسائل الرئيسية المثيرة للقلق في مجال الهجرة الدولية والتنمية. ومنذ ذلك الحين، اتسع منظور عملية بويلا اتساعاً ملحوظاً ليشمل أنشطة التعاون التقني.

٤٨ - وفي آسيا، تطورت عملية مانيلاً من حلقة دراسية إقليمية بشأن الهجرة غير المنتظمة والاتجار بالأشخاص كانت تجري بتنظيم من الفلبين والنظام الدولي للهجرة في عام ١٩٩٦. وكان الهدف الأصلي منها أن تكون حلقة دراسية تعقد مرة واحدة، لكنه تم في عام ٢٠٠٠ عقد أربعة اجتماعات ضمت ١٤ دولة أو منطقة إدارية في شرق آسيا وجنوب شرقها. وتركز العملية على تبادل المعلومات، ولا سيما بشأن الهجرة الدولية والاتجار. وقد تبادلت الدول المشاركة تقاريرها القطرية بانتظام لكسب نظرة عامة على هذه الظاهرة في المنطقة.

٤٩ - أما مبادرة برن التي بدأت صراحة بوصفها عملية تشاورية مشتركة بين الحكومات، فهي تهدف إلى تحسين إدارة الهجرة الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي عن طريق التعاون بين البلدان. وكانت حكومة سويسرا هي التي أطلقت هذه المبادرة في المنتدى الدولي المعني بالهجرة الذي عقد في برن في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد اتسع منذ ذلك الحين ليشمل بلداناً لا في أوروبا فحسب، بل وفي مناطق أخرى من العالم. وتمكن مبادرة بيرن كعملية الحكومات من جميع مناطق العالم من مشاطرة أولوياتها المتعلقة بالسياسات وتحديد المصالح الطويلة الأجل في ميدان الهجرة الدولية، كما أنها توفر الفرصة لاستحداث توجه مشترك باتجاه إدارة الهجرة الدولية. ويتمثل أحد أهداف مبادرة بيرن في وضع إطار عريض للسياسات يرمي إلى تيسير التعاون بين الحكومات في إدارة حركة الأشخاص على نحو إنساني ومنظم.

٥٠ - وثمة مبادرة أحدث تمثلت في إنشاء اللجنة العالمية للهجرة الدولية. فبتشجيع من الأمين العام للأمم المتحدة، قامت حكومتا السويد وسويسرا، بالاشتراك مع حكومات البرازيل والفلبين والمغرب، بإنشاء اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ومنذ ذلك

الحين، عرض ما يزيد على ١٦ حكومة زائد الاتحاد الأوروبي دعمه لهذه المؤسسة. واللجنة هيئة مستقلة مقرها جنيف مشكلة من ١٨ شخصية مرموقة من مناطق العالم كافة. وأهدافها: (أ) إدراج موضوع الهجرة الدولية على جدول الأعمال العالمي؛ (ب) تحليل الفجوات القائمة في النهج الحالية لسياسات الهجرة الدولية وتفحص الترابطات القائمة بينها وبين المسائل الأخرى؛ (ج) تقديم توصيات إلى الأمين العام وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن كيفية معالجة مسائل الهجرة الدولية على أفضل نحو ممكن على المستوى الدولي. وقد حددت اللجنة مفهوم "التنمية" على أنه مسألة رئيسية في التحليل الإجمالي في التحديات المعقدة التي تطرحها الهجرة المعاصرة.

٥١ - وقد عقد الاجتماع الأول للجنة العالمية في استكهولم، السويد، يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وتعكف اللجنة حالياً على تنظيم سلسلة من جلسات الاستماع الإقليمية. وقد عقدت أول جلسة ضمت منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مانिला، الفلبين، في أيار/مايو ٢٠٠٤ وحضرها زهاء ١٦٠ شخصا مكونين من موظفين حكوميين كبار ومتوسطين في المنطقة، وخبراء في شؤون الهجرة، وممثلين عن المنظمات الدولية، والنقابات، ورابطات أرباب العمل، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. ويجري جدولة جلسات استماع مماثلة لكل من أفريقيا والأمريكيتين وأوروبا ومنطقة البحر المتوسط، لكفالة أن تراعى تطلعات وتجارب المناطق كافة. وسوف تقدم اللجنة تقريرها النهائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أواسط عام ٢٠٠٥.

رابعا - الخيارات العملية للأمم المتحدة في معالجة مسألة الهجرة الدولية والتنمية

٥٢ - من الواضح أن الهجرة الدولية تتصدر جدول الأعمال الدولي. فمنذ عام ١٩٩٥، دأبت الهجرة الدولية والتنمية على تصدر جدول أعمال الجمعية العامة مرة ثانية. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، تكون الجمعية قد وفرت محفلاً لتبادل الآراء والخبرات بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. وسوف يوفر الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦ فرصة أخرى للنظر في الاستراتيجيات والآليات الرامية إلى معالجة الأوجه المتعددة لهذه المسألة.

٥٣ - وأدت الأمم المتحدة دوراً حاسماً في إنشاء قواعد ومعايير قانونية تتصل بالهجرة الدولية. وقد دخلت الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي اعتمدت في عام ١٩٩٠، حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وصدق عليها ٢٦ دولة. وهي تعد صكاً رئيسياً لجهة تحديد المعايير المتعلقة بمعاملة العمال المهاجرين وحماية رفاههم وحقوقهم، إلى جانب اتفاقيتين أخريين صادرتين عن منظمة العمل الدولية، وهما

اتفاقية الهجرة من أجل عمل (المنقحة) لعام ١٩٤٩ (رقم ٩٧) واتفاقية العمال المهاجرين (الأحكام التكميلية) لعام ١٩٩٥ (رقم ١٤٣)، واللتين صدق عليهما ٤٨ و ١٨ دولة على التوالي. وبالإضافة إلى رصد تطبيق اتفاقية عام ١٩٩٠ بين الدول الأعضاء، سوف تواصل الأمم المتحدة تشجيع التصديق على هذه الاتفاقية عن طريق التوعية بأهميتها، من حيث رعايتها لفوائد الهجرة الدولية، وضمان حقوق المهاجرين.

٥٤ - وقطعت الأمم المتحدة أيضا أشواطاً طويلة في مجال طرح إطار قانوني لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم. وقد وقع أكثر من مائة دولة على بروتوكول بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو، واللذين اعتمدا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وبإمكان الأمم المتحدة أن توسع مشاريع تعاونها التقني لمساعدة البلدان في التصديق على البروتوكولين وتنفيذهما.

٥٥ - والأمم المتحدة محولة تماماً، عن طريق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لأمانتها واللجان الإقليمية، إلقاء الضوء على مختلف أوجه الترابط القائمة بين الهجرة الدولية والتنمية، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية. وهي، إذ تضطلع بجمع ونشر المعلومات ذات الصلة بالهجرة الدولية والتنمية، وجمع وتحليل البيانات المتاحة بشأن الهجرة الدولية، وإذ تعمل على تحسين توافر البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية وقابلية مقارنتها، وإذ ترصد السياسات الوطنية والآراء الحكومية بشأن الهجرة الدولية، وإذ توفر تقييماً موضوعياً لحالة المعارف المتعلقة بأسباب ونتائج الهجرة الدولية، فإنها تؤدي دوراً أساسياً في تأكيد على المناقشة المتعلقة بالسياسات بشأن هذا الوضع. وبوسع الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز عملها الموضوعي والفني بشأن الهجرة الدولية.

٥٦ - ومن شأن الأمم المتحدة أيضاً أن تقوم بالتعاون مع الوكالات والصناديق والمنظمات ذات الصلة بمساعدة الحكومات على تحقيق فهم أفضل لنطاق اتجاهات الهجرة المحددة وأثرها والاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها. إضافة إلى ذلك، ستواصل الأمم المتحدة توفير محفل لتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة بشأن الهجرة الدولية بين مختلف الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى عن طريق عقد اجتماعات تنسيق في فترات منتظمة، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٨/٥٨.

خامسا - استنتاجات

٥٧ - خلال التسعينات، ازدادت الهجرة الدولية إلى البلدان المتقدمة على نحو ملحوظ على الرغم من تقييد هذه الأخيرة لقبول المهاجرين الدوليين. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تم رفع القيود المفروضة على حرية الحركة وازداد الحراك الدولي. أما في العالم النامي، فقد تسبب تسارع التنمية في البلدان الصناعية الحديثة العهد في بروز أوجه عجز في قطاعات عمل معينة يقوم المهاجرون بخدمتها. وقد عاد الملايين من اللاجئين إلى ديارهم فور تسوية الصراعات الطويلة الأجل. بيد أن بؤرة جديدة لانعدام الاستقرار برزت، ولا سيما في أوروبا، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المشردين المحتاجين إلى حماية. وفي الوقت نفسه، بلغت تحويلات المهاجرين مستويات غير مسبوقة فاقت مبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية بحيث أصبحت مصدرا رئيسيا في مداخيل عدد متزايد من البلدان النامية. وقد أدت هذه التطورات بدفع الهجرة الدولية إلى صدارة جدول الأعمال الدولي والتوعية بالحاجة إلى التعاون الدولي للتصدي للتحديات وجني الثمار المتصلة بالهجرة الدولية.

٥٨ - وعلى نحو ما سبق لهذا التقرير أن أورده، فإن استجابة المجتمع الدولي جاءت سريعة. فقد استجابت منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات ذات الصلة، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة، بالتصدي لطائفة واسعة من المسائل ذات الصلة، من قبيل حماية حقوق المهاجرين، ووضع صكوك دولية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم، وتوفير المساعدة التقنية بشأن الهجرة لأغراض العمل، وصياغة تشريعات تتعلق بالهجرة، واستحداث مؤسسات وخبرات وطنية لإدارة الهجرة، وتوفير المعلومات والخبرات الفنية بشأن مسائل الهجرة، والآثار المترتبة على الهجرة بالنسبة للصحة وتوفير المساعدة للاجئين وسواهم ممن هم بحاجة إلى حماية. وبغية تسهيل التعاون وكفالة التنسيق في تنفيذ هذه الطائفة الواسعة من الأنشطة، تم اللجوء إلى آليات من قبيل فريق جنيف المعني بالهجرة أو اجتماعات التنسيق التي تعقدها الأمم المتحدة.

٥٩ - فضلا عن ذلك، أفضى عدد من المبادرات الحكومية التي كانت تطلق في بعض الأحيان بالتعاون مع المنظمات الدولية، إلى عدة عمليات تشاورية إقليمية كانت بمثابة منتديات مفيدة لتبادل المعلومات ومناقشة المواقف بين ممثلي الحكومات. وفي بعض المناطق، أتت هذه العملية التشاورية المتقدمة إلى حد أن مجموعة البلدان المعنية باتت تبت بالمقترحات المنبثقة عن هذه العمليات. ومن شأن عمل الأمم المتحدة في مجال الهجرة الدولية أن يستفيد من توثيق الاتصالات مع العمليات التشاورية الإقليمية في ما يتعلق

بتحديد ماهية المسائل التي قد يكون من المفيد النظر فيها على المستوى العالمي. ومن شأن المدخلات الآتية من عمليات التشاورية الإقليمية أن تشكل جزءاً مفيداً من الأنشطة التحضيرية للحوار الرفيع المستوى وإقرار إجراؤه لعام ٢٠٠٦.

٦٠ - وسوف يستفيد النظر في مسائل الهجرة الدولية داخل الأمم المتحدة أيضاً من نتائج اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية التي من المقرر أن ينجز تقريرها بحلول منتصف عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع في جملة أمور، أن يتضمن التقرير خلاصة للآراء المعبر عنها في جلسات الاستماع الإقليمية التي تعكف اللجنة على إجرائها.

٦١ - وتمثل الهجرة الدولية مسألة ذات أولوية بالنسبة للأمم المتحدة، على نحو ما أكد الأمين العام. وهذا التقرير يبين أن الأمم المتحدة تواصل التطرق إلى المسائل التي يطرحها العديد من أوجه الهجرة الدولية بطرق ملموسة. والجمعية العامة، إذ تركز انتباهها على الترابطات القائمة بين الهجرة الدولية والتنمية، تكون قد كفلت بأن تؤدي بالأمم المتحدة دوراً أساسياً في دفع النقاش بشأن هذه المسألة العالمية الحاسمة إلى الأمام.

الحواشي

- (١) POP/DP/MIG/2003/1.
- (٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04/XIII.3.
- (٣) المرجع نفسه، الجدول ١٦.
- (٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ٢٠٠٤؛ الملحق رقم ٥ E/2004/25، الفصل الأول، الباب باء، المقرر ١/٢٠٠٤، الفقرة (ج).
- (٥) الأوراق الإحصائية، ٥٨، التنقيح ١ (نشرات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.XVII.14).
- (٦) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٤ (E/2003/24)، الفصل الثاني، الفقرة ٢ (د).
- (٧) المرجع نفسه، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/26)، المرفق الثالث.
- (٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع.
- (٩) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.C.1، يصدر لاحقاً.
- (١٠) "المؤتمر الخامس لسكان آسيا والمحيط الهادئ: تقرير وخطة عمل بشأن السكان والفقير" (سلسلة دراسات سكان آسيا، رقم ١٥٩ (ST/ESCAP/2264)، نيويورك، ٢٠٠٣).
- (١١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.F.5.

- (١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٤٨ A/59/48. للاطلاع على التقرير عن الدورة الأولى.
- (١٣) المرجع نفسه، (المرفق الرابع).
- (١٤) النص الكامل للاتفاق موجود على الصفحة الإلكترونية <http://www.wto.gov>.
- (١٥) الأوراق الإحصائية، ٨٦ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.02.XVII.11).
- (١٦) جنيف، ٢٠٠٤. موجود كذلك على الصفحة الإلكترونية <http://www.ilo.org/public/English/standards>.
- (١٧) سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، الإصدار رقم ٤ (جنيف)، منظمة الصحة العالمية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.
- (١٨) نص المعاهدة الموجود على الصفحة الإلكترونية <http://www.unzar.es/euroconstituciom/treaty-Amst.htm> (فتح يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤).